هو الاتباع المقيد وكذا القياس في ساير الامثلة كما مر قوله اي لا اشتهي لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني
ان يقدر ههنا اشتهي بدون لا وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان لتقدير لا اشتهي ايضا وجه ظاهر للمتامل قوله والنوايح
في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوايح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر
لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا
منصوب بمضمر كانه قيل الخ قوله تفريغ الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز
ثم الاولى ان يقول تفريغ العامل ليكون اشمل قوله دليلا بلزوم التخصص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى
منه عاما وحصوله ان الا انما تدل على مخرج منه مطلقا ونسبته الى جميع الخاص على السوية فلو قدر خاص دون خاص
لزم التخصص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا عنه وقد تقرر
ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة يندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام قوله ولذلك ترانا
اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشاء الحكم بان تانيث
الضمير للنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشروحه لا يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل
في الايتين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل مونثا بان يقدر في الاية
الاولى نعلة وفي الثانية اشياء وفي البيت اعضاء فليتامل قوله وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الخ صدر بيت ذي الرمة
على ما في شروح المفتاح طوى النحز والاجراز ما في غروضها يصف النوق بالهزال من السير والقحط طوى اي اضمر واهزل و
النحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة
الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات بها وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والغروض بالغين و
الضاد المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام للسرج قوله والضلوع الجراشع الاضالع العظيمة القوية والجرشع من الابل
هو العظيم القوي قوله وفيه اشكال الخ اجيب بانه سمي علامات التانيث ضماير على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين
على الاخر اعتمادا على فهم السامع قوله فكيف يسند الفعل المنفي هذا الكلام وارد في البدل فان زعم على وجه الجواز انتقاض النفي
بالا نفي الفاعل كذلك قوله فعلى مذهبه يكون ههنا الخ رد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي بالنظر
الى ظاهر اللفظ يابى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر مسندا الى المونث المذكور بعد الا فكيف يونث للنظر

اليه

اليه وقد يتكلف بعضهم في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ الذي كونه
بعده كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال غير مبني على الظاهر قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باعتبار الظاهر متعلق
لا منافي واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء يخالف ساير الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير
العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى
منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب
الاستثناء قوله كاينا على حال من الاحوال ظاهره يدل على ان المثال من قبيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل بانه يودي الى
المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى الركوب في حكم العدم قوله بل المراد اخص من ذلك اي
من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضيها المقام رعايتها
فلا يقدر فيما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفيما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت
الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش في هذا ابناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت
بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الحاجة ولك ان تقول هذا انما
يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من له ادنى ذوق
على تقدير المناسب فتامل قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال مشهور
من جهة دلالته على انه لا ياس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا اياس البتة في تلك الحال فاورد
الشارح الحديث واشار الى الجواب لا الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوي ان ياس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من
قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتي الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال
من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه وتعالى حصل له القنوط اصلا وعلى هذا لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى
تقييد الجهة بغير جهة النساء والله اعلم قوله وذلك لانه قصد لزوم تعقيب الخ اشارة الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا مجردا
عن قد والواو وحاصل ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط استعمل فيه واريد كلما ايس من جميع
جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء قوله الا على تاويل العزم قيل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنته حدوث
مضمون العامل بمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنته حدوثه او بقائه فلا لان الياس باق وقت اتيانهم من قبل النساء

Copyright © King Saud University